

■ حميدي العبدالله

صدرت عن روسيا الاتحادية وعن إيران تصريحات تؤكد على أمرين أساسيين، الأمر الأول، أن الطائرات الروسية التي شاركت في توجيه ضربات للإرهابيين في مواقع مختلفة من سورية عادت إلى قواعدها في روسيا بعد أن أنجزت المهام الموكلة إليها، وأنها يمكن أن تعود في أي لحظة أخرى لاستخدام هذه القاعدة لشن المزيد من الهجمات. وجاء حرفياً في بيان وزارة الدفاع الروسية «طائراتنا التي ضربت الإرهابيين في سورية انطلاقاً من قاعدة همدان في إيران استجرت عملياتها وعادت إلى روسيا». وأضاف البيان: «سنواصل استخدام قاعدة همدان الإيرانية في المستقبل إذا تطلب الوضع الميداني لسورية».

الأمر الثاني، أن خطوة عودة الطائرات الروسية لا تعكس أي توجه لتغيير مستويات التعاون العسكري الاستراتيجي بين إيران وروسيا في مكافحة الإرهاب، وهذا ما حرصت على توضيحه بدقة تصريحات المسؤولين في طهران وموسكو، دفعاً لأي تاويلات خاطئة للخطوة الروسية، لا سيما أن تعاوناً عسكرياً بمسمى ما جرى وفي السياق الذي جاء فيه لا يمكن أن يستنتج منه وجود أي مراجعة لهذه السياسة لا من قبل موسكو ولا من قبل طهران، بعد 24 ساعة على تصريحات وزير الدفاع الإيراني الذي قال إن قواعد عسكرية إيرانية أخرى قد تفتح أمام روسيا.

منذ البداية كان واضحاً أن استخدام قاعدة همدان، وقد تمّ استخدام القاعدة من قبل الطيران الروسي قبل الإعلان عن ذلك رسمياً، على الرغم من الحسابات ذات الطابع العسكري والتقني، إلا أنه كان يحمل بالأساس رسالة سياسية أكثر منها رسالة عسكرية، لا سيما أن روسيا قادرة على تنفيذ المهام الموكلة لطائراتها التي استخدمت قاعدة همدان من داخل الأراضي الروسية، وهي فعلت ذلك أكثر من مرة، إضافة إلى أنها تستطيع توسيع مدارج قاعدة حميميم لاستقبال مثل هذه القاذفات العملاقة، أو استخدامات قاعدة أخرى داخل الأراضي السورية.

لكن منذ البداية كان واضحاً أن استخدام قاعدة همدان، والإعلان عن ذلك من قبل موسكو وطهران، وفي التوقيت الذي كشف عنه، وتحديدًا في ذروة معركة حلب، كان يهدف إلى بث رسالة سياسية أكثر منها رسالة عسكرية، وقد وصلت هذه الرسالة إلى من يهتف الأمر، لا سيما أن طهران وموسكو تتمسكان بتعاونهما الاستراتيجي في مكافحة الإرهاب، وأكد أن قاعدة همدان سوف تستخدم مرات أخرى إذا تطلب الوضع الميداني في سورية ذلك.

بالبنديقية فقط تتحرر الأرض

■ ميسم حمزة

لا يمكن أن نتحدث عن العروبة، أو الإسلام، من دون التحدث عن المسجد الأقصى، الذي يواجه القضم لتغيير معالمه من أجل تهويد وبناء هيكل سليمان المزعوم، في ظل الصمت الرسمي العربي وأنشغال العرب بالتحايد والفتن، لا سيما أن المحتملة العربية اليوم أصبحت محكومة بالانتفاضة والانتفاضة التي نتجت عما يسمى «الربيع العربي» ومشرقة الشرق أوسطي الجديد الهادف لإنهاء العرب عن قضيتهم المركزية لفلسطين لمنح الصهيوني أمن كيانه وفرصته لتهويد القدس الإسلامية والمسيحية.

ولا يمكن أن نتحدث عن وضع الأمة، من دون التوقف عند جريمة إحراق المسجد الأقصى، التي حطرت في الأذهان والتاريخ ذكرى أليمة، وتركت وصمة على رن تكسلهما سوى مقاومة هذا الاحتلال بكل السبل.

وفي 8/21/1969 قام الإسرائيلي اليهودي (دينييس مايكل) بإشغال النيران في المسجد الأقصى، فأنت ألسنة اللهب المتصاعدة على أناث المسجد وجدرائه ومبشر صلى الدين الأيوبي، ذلك المثير التاريخي الذي أعده القائد صلاح الدين لإلقاء خطبه بعد انتصاره وتحريره لبيت المقدس، كما أنت النيران الملهتة على مسجد عرب الخراب، ومرحاب زكريا، ومقام الأربعين، وثلاثة أروقة منمنة من الجنوب شمالاً داخل المسجد الأقصى، ولم تكن نتيجة هذا الاعتداء سوى انهيار الأخرى بالجنون التوصيف الذي استخدم لعدم محاسنته على الأفعال الإجرامية.

فكانت الإمارات والاستنكارات سيدة الموقف في ذاك الوقت فسال صحفي «إسرائيلي» ورئيسة الوزراء الصهيونية السابقة فولدا ماير عن أسوأ يوم في حياتها فأجابت بعد تفكير عميق: «أسوأ يوم في حياتي هو يوم إحراق المسجد الأقصى، فعندما أرقنا المسجد الأقصى لم أُنم طيلة الليل وتوقعت أن العرب سيرضون من كل حدب وصوب نحو إسرائيل وعند بزوغ الصباح، علمت ويتنقث أننا أمام أمة ثالثة»، فاستغرب الصحفي هذا الجواب، وسألها عن أسعد يوم في حياتها فأجابت فوراً وبيدون تردد: «أسعد يوم في حياتي هو اليوم الذي لم يزد فيه رد فعل الرمال إلا وحدة إحراق المسجد الأقصى عن اليهود، حيث كنت أتوقع أن هذا الحادث هو نهاية إسرائيل، ومنذ ذلك الوقت عرف اليهود أنه لا خلوط حمر عند العرب... فاستباحوا كل شيء ليس فقط في فلسطين بل في كل الوطن العربي».

إلى أن الرئيس المصري جمال عبد الناصر حينها وجه رسالة إلى القوات المسلحة عبر الفريق أول محمد فوزي وزير الحربية المصرية بالغة الأسي وشديدة اللهجة قال له فيها: أن الأردن يتآمر بالولم والاحتكار ولن يتزحزح قيد أنملة عن المواقع التي هو فيها لمجرد قولنا بأنه أعجز من مسؤولياتها ولن يتوقف بدقة كل يسمع إلى صوت أي جهة تطلب التحقيق والعدل...إلني أريد أن يتدبر رجالاتنا من ضباط وجنود القوات المسلحة مشاعر الجوعين الأخرين وإن يتفهموا معانيها وإن يصلوا وجدانهم وضمايرهم ووحدانهم وضميرها وإن يعرفوا أعماق الأعماق أنهم يحطلون مسؤولية وأمانة ولم يحطوا حتى منذ نزلت رسالات السماء هدياً للأرض ورحمة...ولسوف تعود جويوشنا إلى رحاب المسجد الأقصى وسنوقف تعود القدس كما كانت قبل عصر الاستعمار الذي بسط سيطرته عليها منذ قرون حتى أسلمها هؤلاء اللعابيين بالنار...

وهذه الذكرى وإن حملت شيئاً فهي تحمل مضامين العقيدة القتالية للوقا المصرية التي تمنى أن تستعيد دورها ليكون معها الأول والأساس رفض الخطيب وتحرير فلسطين ومقدساتها كما فعلت مع صلاح الدين الأيوبي.

وتأتي الذكرى هذا المعام في قد تشهد فيه مدينة القدس المحتلة ومحيطها أعمال فخر وتفتيح في محيط المسجد الأقصى لبناء «هيكل سليمان» المزعوم، وتأتي ظاهرة الإستيطان بالمدنية لتغيير بيئتها على حساب الشعب الفلسطيني، في ظل غياب الاهتمام الرسمي وغياب المتابعة الإعلامية حيث غيبت هذه القضية عن الإعلام بسبب إشغال تلك الوسائل بنقل أحداث الخريف العربي المفتعل في منطقتنا العربية.

وهذه الذكرى بالنسبة لنا ليست مجرد طلوس حزبية تؤدي كل سنة، بل هي مراجعة للمهمات في نصرة قضية، وبسبب إسرائيل التي تواجهها الصهيوني إلا بالبنديقية لتحرير ما اغتصب من حقوق لأن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة، وهي اللغة الوحيدة التي يفهمها العدو الصهيوني المغتصب للأرض والحقوق.

هدنة الحسكة «سنوكر سوري

- لمست القيادة العسكرية السورية في تعاملها مع هجمات الوحدات الكردية على موقعها في الحسكة تطوريين جديدين أولها تصعيد كردي مبالغ به قياً بما لتجارب الماضية وبالقدرات الذاتية للمليشيات الكردية فسّر لغزه البطور الثاني المتمثل بالموقف الأمريكي الذي تحفظ تصعيد الوضع العسكري

- واضح لسورية أن الخيار هو بين هدنة تحفظ تصعيد الوضع العسكري هناك بصيغة مقبولة، وبين تصعيد يجبرها على الرّخ بقوات كافية لتحقيق الفوز في المعركة على حساب جهات أخرى كحلب تراه القيادة العسكرية أهم.

- الأهم كان ما سيتطلبه التوجه للحسم في الحسكة سياسياً من تحمّل تبعات مواجهة مع الأميركيين الداعمين للمليشيا الكردية والذي يفضلون جعل سورية لا تركيا عنوان الإشتبك حول الشريط الكردي على الحدود السورية التركية.

- يبلغ التفاوض الروسي الأمريكي نقاطاً حساسة لا مصلحة لسورية لتشريع الوجود العسكري الأمريكي في سورية ضمنها من بوابة ما يجري في الحسكة.

- تركزت سورية المواجهة التركية مع المليشيات الكردية تصنّذ الأحداث وتضع الأميركيين في وجه حليفهم الأيطلي تركيا، وتزعت زريعة محاولات تشريع الوجود الأمريكي في أرض سورية.

- قبول الهدنة حنكة وسنوكر سوري.

صفحات سرية من علاقة أولاد العم: آل سعود وآل صهيون

النظام السعودي وأمراؤه تكاملوا في سياساتهم وأمنهم مع «إسرائيل»

■ رفعت سيد أحمد



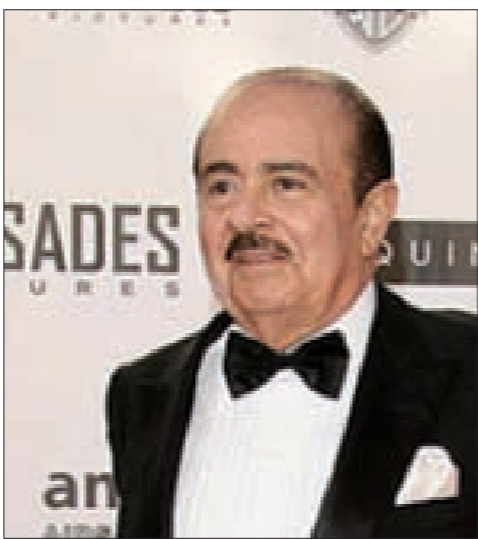
فيسل بن عبد العزيز



شيمون بيريز



موشي كاتساف



عديان خاشقجي

نعم... هم أولاد عم، سواء صدقنا رواية المناضل القومي الشهيد ناصر السعيد، في كتابه المرجع (تاريخ آل سعود)، أو لم نصدق، والذي أثبت فيه، بالدلائل والقرائن الموقفة، الأصل اليهودي لأسرة آل سعود، وأنهم بالأصل «آل مردخاي». نقول سواء صدقنا ناصر السعيد أو لم نصدق، فإنهم أولاد عم، بل أشقاء، من حيث السياسات والأدوار الإقليمية الخريبية في المنطقة، منذ نشأة كلا الكيانين: الكيان السعودي عام 1932 الذي قام على الدم وقاتل القبائل المنافسة؛ والكيان الصهيوني الذي قام عام 1949، أيضاً، على الدم وحقوق الآخرين.

على أي حال، يحدثنا التاريخ الحديث نسبياً، أن عدداً من الشخصيات السعودية الرئيسية، كان لها دور تاريخي في التطبيع مع العدو الصهيوني، من هؤلاء، يأتي كمال أدهم، صهر الملك فيصل ورئيس المخابرات السعودية في ما بعد، والملياردير عدنان خاشقجي، تاجر السلاح المعروف وصاحب الحظوة والوزن والصلات الوثيقة بملوك السعودية جميعاً، والإنان درساً معاً في الأربعينيات، في مدرسة فيكتوريا بالإسكندرية (ومعهم الملك حسين كما سبق وأشرنا)، وتصداقاً. وبمرور الأيام، تقلا ولاءهما إلى المخابرات المركزية الأميركية، وساهما بغفالية في تمويل حرب اليمن بالمرتزقة والسلاح، وبإمداد الإسرائيليين بالأموال اللازمة للقيام بنقل المرتزقة وجنود المظلات، من جدة وجيبوتي إلى اليمن، للمشاركة في إسقاط النظام الجمهوري الوليد (وسبق أن أشرنا في المحور الأول لخليّة فيكتوريا بالقدر من التفصيل).

في خدمة الأميركيين

ولأن خاشقجي كان صديقاً وشريكاً في تجارة السلاح مع فريد كميخي، رئيس «الموساد الإسرائيلي» في أوروبا، وآل شويمر، المدير السابق لمصانع الطائرات الإسرائيلية وتاجر السلاح، ومن خلالهما تعرّف على العديد من المسؤولين الإسرائيليين (بيغن، بيريز، شارون...وآخرين)، فإنه قام، وبموافقة الملك الراحل فهد، وتحت إشراف بندر بن سلطان، سفير السعودية في واشنطن، وقتها، بالعديد من اللقاءات مع عدد من الحكام والسياسيين العرب والإسرائيليين»، وقدم التقارير للمخابرات الأميركية، وعلى سبيل المثال، تقريراً كتبه وسلمه لروبرت ماكفرلين، مستشار الرئيس الأميركي لشؤون الأمن القومي، في 17/5/1983 من 47 صفحة، يزعم فيه: أن جميع الدول تعترف ضمناً بأن القدس ستبقى في أيدي «إسرائيل»، عند إبرام تسوية (صموئيل سينان - الصحافي الإسرائيلي في كتابه عن العلاقات الإسرائيلية).

ولم يكن سلوك أعضاء خلية فيكتوريا بعيداً عن سياسات دولهم، في ارتباطها المباشر بالمصالح الغربية والمعادية، في الوقت نفسه، لمصالح شعوبهم. وكانت أبرز الأمثلة على ذلك ماتمّ بشأن الوحدة المصرية- السورية، وما حدث بعدها في اليمن.

لكن الأجدر بالملاحظة هو الدور الذي لعبته المملكة السعودية في تلك الحالات، التي لم تتطرق يوماً ضد أي تحرك شعبي يحمل شبهة العداة للاستعمار والقوى الغربية في المنطقة، فقد كان حكام السعودية وملوك آخرون أميركيين أكثر من الأميركيين، ومن دون مناقشة دور السعودية اليوم (2016) فإنه فاضح لنفسه من غير مواراة، وهو شديد الوضوح في خدمة المشروع الأميركي والصهيوني إلى حدّ لم يعد يحتاج إلى بيان، لكن... دعونا نتجه إلى العاصي قليلاً...

تمويل محاربة الفئرات

عندما تنشر صحيفة «العارديان» اللندنية في 15/3/1995 أن «إسرائيل» ساعدت الملك الحسن الثاني، ملك المغرب، على هزيمة مقاتلي الجبهة «البوليساريو» في الصحراء المغربية، الغنية بالفوسفات، وبناء حاجز ترابي هائل يمنع هجمات مقاتلي الجبهة على الجيش المغربي)، فإننا نتفهم لماذا كان دور «إسرائيل» في المنطقة معروف؛ لكن عندما يصرح السفير الأميركي في المغرب للتلفزيون البريطاني (t.v)، بأن الحاجز المذكور تكلف مليار دولار دفعتهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، ومواجهة الشعوب وحركات التحرر، أصبح دوراً إقليمياً، ولم يقتصر على محيطها الجغرافي المباشري.

ويكتشف دورها ويتضح أكثر إزاء شرها كميات هائلة من الأسلحة «الإسرائيلية» في بداية الثمانينات، أوردها ضابط المخابرات «الإسرائيلي» فيكتور أوستروفسكي في كتابه الشهير الذي نشره بعد ذلك، وفشل إسحق شامير، رئيس وزراء «إسرائيل»، آنذاك، في منع نشره عن طريق القضاء، حرصاً على إخفاء أسرار العلاقات «الإسرائيلية»- السعودية بعيدة عن أسماع الشعوب العربية. يقول أوستروفسكي: [إن المملكة السعودية تستشري كميات كبيرة من الأسلحة المصنوعة في «إسرائيل» - وقد علمت من القسم المسؤول عن السعودية في «الموساد» أن «إسرائيل» تبني - عبر دولة وسيطة - خزانات وقود للطائرات السعودية المقاتلة (F15) لتكتمها عن الحصول على مزيد من الوقود لإطالة الرحلة إذا ما دعت الحاجة لذلك]. وقد أجدت الخبر مجلة جينز العسكرية في 17/2/1984.

صفقات سلاح «إسرائيلي»

ويعطي الصحافي «الإسرائيلي» ستيف رويان في «الجيروزالم بوست» في 17/9/1994 تفصيلاً أدق للمسألة، عندما يقول: «إن حرب الخليج عام 1991 شكلت منعطفاً هاماً بالنسبة للصناعات «إسرائيلية» العسكرية، لأنها مكنتها من بيع الأسلحة الإسرائيلية على نطاق واسع للولايات المتحدة وحلفائها العرب، فمثلاً اشترت السعودية منها معدات إطلاق صواريخ «توماهوك»، وقذائف مضادة للدروع، وطائرات إسطلاع من جسر طيان، وأجهزة ملاحة، فضلاً عن أربعة عشر دبابة عسكرية صنعتها شركة «تاس» الإسرائيلية، سعر الجسر الواحد مليون دولار»، ويضيف «الجيران الأيمنين (مليمان- رافيف): (إن «إسرائيل» ضخت للسعودية ملايين الدولارات ومعدات لزرع الألغام. وقد أمر الجنرال شوارتزوف، قائد قوات التحالف الغربي ضد العراق، بإزالة جميع الكتابات العربية المنقوشة على الأسلحة حتى لا يكتشف أحد منشأها).

ويكفي لفصح إدعاءات البيانات السعودية شديدة اللهجة، المدعية رفض التطبيع، ما عرضة التلفزيون البريطاني إبان حرب العراق/ الكويت (1991) من الصور، لجنود من اليهود الأميركيين وهم في وضع الصلابة، وما علق به مقدم البرنامج على الصور قائلاً: (هؤلاء الجنود يصلون على أرض العرب من أجل أن يساعدهم ربهم على هزيمة العرب).

ثم يأتي الخبر العسكري سليج هاريسون لبيرز في كتابه «الحرب السرية ذات الكثافة المحدودة» أبعاد عمليات التمويل وقرقها قائلاً: «إن مصدراً رفيعاً في المخابرات الأميركية إبلاغه، على سبيل المثال، أن

لكن الدهشة تقل تدريجياً عندما يعترف خاشقجي في عيد ميلاده الـ 55، الذي احتفل به في مدينة القاهرة (سامار بيريز) أن (عملية موسى) لتجهيز يهود «الفلاشا» الإثيوبيين إلى «إسرائيل»، التي نفذتها الولايات المتحدة و«إسرائيل» والسودان عبر الأراضي السودانية، تمت في منزله خلال اجتماع سري عقد في منزله الخاصة بكينيا، عام 1982، وحضره كل من جعفر نميري وشارون وزوجته ونيمرودي زوجته ووليد شويمر، ورئيس المخابرات الإسرائيلية ناحوم إدوني)، (مجلة «الدستور» 8/20/1990). وتواصل

سامار بيريز حديثها عن التعاون الأمني بين خاشقجي والإسرائيليين قائلة: إن خاشقجي نصح الإسرائيلييين بقوله: اقترح أن تسلموا السلطة إلى صديقي إريك بقصد إرثيل شارون وعقدت سيكون كل شيء على ما يرام... وبعد 20 سنة من هذا الحديث، تولى شارون السلطة، وأصبح كل شيء في منطفقتنا على ما يرام من نديج واستيطان وأسر لآلاف الفلسطينيين، تماماً وفق ما تمنى وسيء إليه كل من خاشقجي وآل سعود!

أما القضية الفلسطينية التي اتجهت المملكة السعودية إزاءها سياساتاً كعادتها، إحداهما بناء العنن للاستهلاك العربي، والأخرى في الخفاء، بناء السعودية بصيغة تاريخية قديمة للرئيس الأمريكي ترومان للملك عبد العزيز آل سعود، عام 1939 لم تخرج عن الآتي:

1 - الضغط على الفلسطينيين، حيث ذكرت صحيفة «هارتسن» الإسرائيلية عام 1987 أن السفير السعودي في واشنطن، آنذاك، بندر بن سلطان، ذكر أن السعودية تضغط على منظمة التحرير الفلسطينية، وخصوصاً على زعيمها ياسر عرفات لإصدار بيان تعترف فيه بـ«إسرائيل». وهذا ما أكد خاشقجي عند محاولته عقد لقاء بين عرفات وشيمون بيريز في مؤتمر فاس بالمغرب.

2 - ليس هذا فقط، فقد أذاع راديو «إسرائيل» في 19/11/1991 أن بندر بن سلطان أعلن أن السعودية لا تتبرع نفسها طرفاً في النزاع الشرق أوسطي، وهي تقوم حالياً بدور كبير لدى الأطراف العربية لحل النزاع سلمياً. بينما كان بندر بن سلطان، صاحب هذا التصريح، يعد البصرة لاستقبال وفد أمريكي «إسرائيلي»، في الرياض بعدة استقالات، وحث طلب من «الإسرائيليين» استخدام جوازات سفر غربية. ويعتبر الوفد من أنشط عناصر الحركة الصهيونية على الساحة الأميركية، ضد طالب الوفد من المسؤولين السعوديين بالضغ على الدول العربية لإلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل»، ووقف دعم حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة، وقطع المساعدات عن الانتفاضة، ووقف العمليات العسكرية في لبنان، والإفراج عن الطيار الإسرائيلي الأسير (رون أورد) في لبنان (صحيفة الشعب المقدسية 11/2/1992).

3 - أما القنبلة التي فجرها بندر بن سلطان في اجتماعه مع الجالية اليهودية في نيويورك، بمنزل الملياردير اليهودي تسفي شالوم، فكانت، حسبما ذكرت صحيفة «معاريف»؛ (كان الاجتماع سرياً وودوداً للغاية. وأكد بندر بأن الرياض ليست لديها تحفظات على سياسة «إسرائيل» في مواجهة العنف في المناطق المحتلة). أي أن السعودية توافق على مبادئ «إسرائيل» ضد الشعب الفلسطيني، وعلى قطع انتفاضة المقاومة المتواصلة، ولعل هناك يجب بأنها تصريحت أولاد العم، لبعضهم البعض!

لكن لاكتدر دولياً من التصريح السابق، كان تصريحاً لاحقاً لبندر أيضاً، خلال لقائه بعدد من الزعماء اليهود، نقلته صحيفة «هارتس الإسرائيلية» يقول فيه: إن السعودية غير مستعدة للقبول بالأحل اليمني على إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وإنها ستؤيد فقط إقامة اتحاد بين الفلسطينيين وبين الأردن (إتحاد كونيديرالي).

في عام 1987 نفت وزارة الصحة السعودية أثناء عن وصلات سرية بين المملكة والكيان الصهيوني، لإنشاء مركز إقليمي متخصص في عمليات زرع الكبد في الشرق الأوسط، وفي عام 1991، إبان غزو الكويت، أعلن ديد تشيني أن حوالي 7700 يهودي بين القوات الأميركية في السعودية، ونفت السعودية هبوط 14 طائرة حربية إسرائيلية في الأراضي السعودية للمشاركة في الحرب ضد العراق.

ونفت السعودية زيارة 200 سعودي للقدس خلال عام 1992 في شهر يونيو، وأشارت مصادر صحافية معادية لإسرائيل أن

إلى عقد بقيمة سبعين ألف دولار، أبرمته شركة أروبية وبلاستكية، واجتمع وزير الخارجية الصهيوني شيمون بيريز في فبراير- شباط 1993، مع رجل الأعمال السعودي رئيس الفرقة التجارية السعودية (عبدالله الرواس)، حيث طلب منه بيريز الشروع في نشاطات غير رسمية لتنظيم التعاون التجاري بين المملكة والكيان. واجتمع في الرياض، وتحدثت الأخبار عن قيام وفد رئيس اتحاد الغرف التجارية «الإسرائيلية» مع وزير المالية السعودي، وتحديث الأخبار عن قيام وفد «إسرائيلي» بزيارة الملكة عام 1992، التقى خلالها كبار المسؤولين للتباحث في عملية السلام، وتأمين النظام السعودي، حيث طلب الكيان مقايضة الضغط السعودي على الدول العربية، لإنهاء المقاطعة الاقتصادية، في مقابل تقديم المعلومات الأمنية الصهيونية.

واجتمع محافظ البنك المركزي السعودي في واشنطن، مع محافظ البنك المركزي الإسرائيلي، لبحث مساهمة السعودية في الاقتصاد الفلسطيني. وفي ديسمبر- كانون الأول عام 1999، نقلت وكالة الأنباء الفرنسية عن صحافية إسرائيلية تدعى «أوري أولاي» أنها قامت بزيارة للمملكة العربية الضغط لإجراء حوارات مع مسؤولين سعوديين، حيث أكدوا - حسبما زعمت الصحافية، التي تعمل مراسلة لصحيفة «يديوعات أحرشوت» الإسرائيلية - أن الصداقة بين الشعبين «الإسرائيلي» والسعودي تطورت منذ التجربة المشتركة القاسية التي فرضها عليها الرئيس العراقي صدام حسين، الذي وصف البلدين بصواريخ «سكود» خلال حرب الخليج عام 1991، إلا أن مسؤولين سعوديين أكدوا أن الصحافية دخلت إلى المملكة بموجب جواز سفر أوروبي.

وفي شباط- فبراير 2002، نقلت «نيويورك تايمز» عن الأمير عبدالله ولي العهد السعودي آنذاك، قوله: إن السعودية على استعداد لتطبيع علاقاتها مع «إسرائيل». واقترح انسحاب إسرائيل تماماً من الأراضي العربية المحتلة كافة، بما فيها القدس، مقابل تطبيع كامل للعلاقات مع «إسرائيل». وهو ما لم يحدث إلا بعد اتفاق بين «إسرائيل» ومع ذلك ظل الأمر على مجارته السلام رغم فشلها حتى مات، ولم يحصل منهم على تنازل واحد!

وأعلن موشي كاتساف، رئيس دولة الكيان الصهيوني وقتها (2002) عن استعداده لدعوة الأمير عبدالله لزيارة القدس لعرض مبارته، وأنه مستعد لتوجه إلى الرياض، وطلب شارون من الإدارة الأميركية المساعدة في ترتيب عقد إجتماع علني أو سري مع مسؤولين سعوديين لبحث المبادرة. وفي تاريخ العلاقات السرية تلك، الأنباء التي نشرت عن مسؤول «إسرائيلي» يدعى بروس كشدان، كان يشغل وظيفة وكيل وزارة بوزارة الخارجية «الإسرائيلية»، أعلن عام 2006 أنه يقيم حالياً في المملكة العربية السعودية ويحمل جواز سفر أميركي «إسرائيلي». وقد ظهر اسمه لأول مرة مع ردود الفعل الإسرائيلية والدولية، التي صدرت في أعقاب مجزرتي صبرا وشاتيلا، اللتين قامت بهما فرق موت إسرائيلية في مخيمات الفلسطينيين في الضاحية الجنوبية من العاصمة اللبنانية بيروت، وراح ضحية وحشيتهما أكثر من 3500 رجل وامرأة وظل من سكان المخيمات، وحقق كشدان نجاحات سياسية (بعضها مرتبط بجوانب تجارية) في السعودية، تفوق تلك التي حققها في دول الخليج، التي تنقل فيما بينها كمنسق للعلاقات التجارية الدولية بدرجة سفير فوق العادة، ومع أنه يتمتع بوضع محسوب على النشاط الاقتصادي بالدرجة الأولى في الخليج، إلا أن أبواب القدر انفتحت له في السعودية. وقصة وجود كشدان وهو الدبلوماسي الإسرائيلي السابق، الذي نقل إقامته إلى السعودية، وأخذ على عاتقه مهمة كبيرة ومعقدة، منبئة على إيجاد موضع قدم رسمي للضاحية الإسرائيلية في الخليج، وعلى علاقات مباشرة بين دول المنطقة والدولة العبرية. هذه الزيارات لها تفاصيل أخرى مذهلة نتركها للحلقة المقبلة.

ملاحظة هامة:

- (1) مسموح بإعادة نشر وتوزيع هذه الدراسة من دون العودة إلى كتابها، وذلك (صدقة جارية) منه على شفاءه مقاومة التطبيع في بلادنا العربية..«الحررة»!
- (2) هذه الدراسة جزء من عمل موسوعي كبير عن (مملكة آل سعود) يصدر قريباً إن شاء الله.